

دعوى تسوية منازعات قيود التسجيل (RRDRP) منقح - مايو 2010

مقدمة

منذ المراحل الأولى من تنفيذ برنامج gTLD الجديد، تم مناقشة تنفيذ دعوى تسوية منازعات قيود التسجيل (RRDRP). والغرض من إجراء RRDRP هو التعامل مع الشكاوى المقدمة من منظمة مُعتلة أو فرد يزعم بأن مشغل سجل gTLD المقيد القائم على أساس المجتمع لم يفي بالتزاماته أمام الشرطة بتسجيل واستخدام النطاقات داخل القيود المنصوص عليها في بنود اتفاق التسجيل gTLD. وأن الحاجة إلى مثل هذه الدعوى تعتمد على فكرة أنه لن تكون عادلة لتقديم أفضلية في عملية تخصيص برنامج gTLD الجديد لعملية تخصيص برنامج إلى مقدم الطلب بناءً على الالتزام بتقييد استخدام TLD إلى مجتمع بعينه، ومن ثم لا يطلب من مقدم الطلب الوفاء بالتزامه". وأن الأفعال غير السليمة لمشغل التسجيل قد تؤدي إلى ضرر للمجتمع أو المنظمات الأعضاء أو المجموعات.

وكما ورد في مذكرة 30 مايو 2009 التي تقدم RRDRP (<http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/rrdrp-30may09-en.pdf>)، تلاشت ICANN عموماً المشاركة في تأمين استخدام أسماء النطاقات على مستوى المسجل. وهذا مناسب في ضوء مهمة ICANN (لتنسيق DNS "على المستوى الكلي")، وتمشيا مع القيم الأساسية الخاصة بـ ICANN (على سبيل المثال، "[ح]ترام الإبداع والابتكار وتدقق المعلومات الذي يصبح ممكناً بفضل الإنترنت عن طريق تحديد أنشطة ICANN لتلك المسائل التي تدخل ضمن مهمة ICANN المطلوبة أو تنفيذ بشكل كبير من التنسيق العالمي").

تأسيس RRDRP (عملية مراجعة مستقلة لما بعد الاستعراض) من أجل البت في مسائل الامتثال لمتطلبات أهلية النطاق القائم على المجتمع وأن استخدام القيود سيؤدي في إزالة ICANN من القرارات المخصصة على محتوى الإنترنت واستخدام النطاقات. في حالة عدم وجود RRDRP، فسوف يُهاب بـ ICANN لإنفاق موارد كبيرة في مناطق رمادية من الأهلية والقيود المفروضة على المحتوى. ولا تهدف مثل هذه الدعوى إلى استبدال مسؤوليات التوافق التعاقدية لـ ICANN. وستواصل ICANN أنشطتها التعاقدية وإنفاذ جميع أطرافها المتعاقدة، مع التوسع في تقديم نطاقات جديدة على أعلى مستوى. وسوف تكون قوة RRDRP وسيلة إضافية لحماية المصالح المشروعة للمسجلين المؤهلين داخل TLDs المقيدة القائمة على نطاقات المجتمع الذي يمكن أن يرى مصالحها في تسجيلاتهم التي يبدها التسجيلات التي تخرق القيود المرتبطة بنطاق TLD. توفر الدعوى حكماً مستقلاً عندما يكون مطلوباً.

وسيكون من المفيد لاعتراض RRDRP القائم على الشكوى منذ اتخاذ قرارات بشأن الاستخدام والأهلية وسوف تكون فقط عندما تكون هناك مصلحة حقيقية لتعرض للأذى من خلال عملية التسجيل. وسوف تحد من الإجراءات للحالات التي يدعي فيها أحد الأطراف وقوع ضرر فعلياً للمجتمع لأن مشغل التسجيل لا يمثل لقيود الاتفاق. وسوف يكون هناك اهتمام بأن ذلك سوف يوفر فئة جديدة من المطالبين المحتملين في ظل النظرية التي تقول إنهم أطراف ثالثة مستفيدة من اتفاق السجل بين ICANN ومشغل التسجيل، وليس هذا هو المقصود. في الواقع، لا يجوز لمقدم الشكوى يطلب ليكون الطرف الثالث المستفيد من اتفاق التسجيل، وسوف تضمن ICANN أن اتفاقات السجل مع مشغلي التسجيل لا تجعل أي شخص صراحة أو ضمناً طرفاً ثالثاً مستفيداً.

وسوف يلزم مشغلي السجل عملاً باتفاق التسجيل على قبول RRDRP. ICANN ليست طرفاً في الدعوى.

الشكاوى الأولية من جانب أولئك الذين يزعمون التعرض للأذى من جراء عدم الامتثال للـ TLDs المحظورة للمجتمع قد يتم معالجتها من خلال نموذج مشابه لنظام تقرير مشكلة بيانات Whois في InterNIC.net. وأن رسم المعالجة الاسمية يمكن أن يؤدي إلى التقليل من الشكاوى النافهة. وسوف يتلقى مشغل التسجيل نسخة من الشكوى، وستكون هناك حاجة لاتخاذ خطوات معقولة للتحقيق (والعلاج إذا اقتضى الأمر) وعدم الامتثال للتقرير. وأن تنفيذ عملية الشكوى عبر الإنترنت يقع قيد التحقيق والنظر فيه.

ويحق لمقدم الشكوى تصعيد الشكوى في حالة استمرار عدم الامتثال المزعم. وفي حالة التصعيد، تصدر هيئة تسوية المنازعات المحايدة قراراً بما إذا كان التسجيل المشتكى منه غير مناسب نظراً للقيود التي بموجبها تسجيل المشغل الموافق عليه.

ويتضمن هذا المشروع المنقح RRDRP تنقيحات لمحاولة التصدي للشواغل والاقتراحات التي طرحت. ولكن من أجل موازنة تعليقات المنافسة والفعالية، لم يتم تبني جميع المراجعات المقترحة، أو لم يكن من الممكن تبنيها. وبالإضافة إلى التنقيحات أدناه، يرجى الاطلاع على ملخص التعليقات والتحليلات رداً على التصريحات العلنية التي يدلي بها RRDRP والتي نشرت خلال اجتماع نيروبي العام الدولي.

مشروع الدعوى

1. أطراف النزاع

- أطراف النزاع هي المنظمات التي تعرضت للأذى أو الفردية ومشغل سجل gTLD . ICANN ليس طرفاً.

2. القواعد المعمول بها

- يهدف هذا الإجراء إلى تغطية دعاوى تسوية النزاع عموماً. وعلى مدى أكثر من RRDPR يتم اختيار مقدم خدمات ("مقدم الخدمات") لتنفيذ RRDPR، ويجوز لكل مقدم خدمة توفير قواعد ودعاوى إضافية يجب إتباعها عند تقديم الشكوى. وفيما يلي الدعوى العامة التي ينبغي إتباعها من قبل جميع مقدمي الخدمات.
- في أي اتفاق سجل gTLD جديد، يطالب مشغل التسجيل بالموافقة على المشاركة في RRDPR وأن تكون ملزمة للتداعيات القرارات.

3. اللغة

- سوف تكون اللغة لجميع الطلبات المقدمة والدعاوى باللغة الإنجليزية.
- ويجوز للطرفين تقديم أدلة داعمة بلغتهم الأصلية، ما لم تطالب هيئة خبراء RRDPR بترجمة هذه الأدلة باللغة الإنجليزية لجميع النصوص ذات الصلة.

4. الاتصالات والحدود الزمنية

- يجب أن تجرى جميع الاتصالات مع مقدم المقدم إلكترونياً.
- وبغرض تحديد تاريخ بدء المهلة الزمنية، ينظر في تلقي إشعاراً أو اتصالات أخرى في يوم الإرسال.
- لأغراض تحديد الالتزام بالحد الزمني، سيتم افتراض إرسال أو تقديم إشعار أو أي وسيلة اتصال أخرى في يوم إرسالها.
- وبغرض تحديد مدى الامتثال للمهلة زمنية، ينظر في إشعار أو اتصالات أخرى لإرسالها أو نقلها في يوم الاستدعاء.
- يجب اعتبار أية إشارة إلى حدود اليوم على أنها أيام تقويم ما لم يتم تحديد خلاف ذلك.

5. الأهلية

- تبدأ الإجراءات الإدارية الإلزامية عند تقديم صاحب الشكوى ("صاحب الشكوى") طرف ثالث لشكوى من مقدم خدمات مؤكداً على أن صاحب الشكوى، عبارة عن منظمة متضررة أو فرد كنتيجة لمشغل سجل gTLD القائم على المجتمع وعدم الامتثال للقيود المنصوص عليها في اتفاق السجل.
- إنشاء مؤسسات وأفراد مرتبطين بالمجتمعات المعرفة يؤهل لتقديم اعتراض للمجتمع. وأن "المجتمع المحدد" يجب أن يكون المجتمع ذات الصلة بسلسلة gTLD في التطبيق الذي هو موضوع النقاش. وللتأهل لإيقاف مطالبة المجتمع، يجب أن يثبت صاحب الشكوى كلا من: أنها مؤسسة أنشئت أو فرد، وله علاقة مستمرة مع مجتمع المعرفة الذي يتكون من مجموعة من السكان المقيدين بأن gTLD تدعم.
- وسوف تحدد الهيئة الأمر وسوف يشمل تحديد الخبر بيان موقف مقدم الشكوى.

6. المعايير

- وحتى ينجح هذا الاعتراض، يجب على المعارض أن يثبت أن:
 - المجتمع الذي يستشهد به المعارض هو مجتمع محدد؛ و
 - وجود ترابط قوي بين المجتمع المذكور وسلسلة gTLD المطلوبة؛
 - انتهاك مشغل TLD لشروط القيود القائمة على المجتمع في الاتفاق؛
 - هناكضرر قابلة للقياس لصاحب الشكوى والمجتمع المذكور من قبل المعارض.

7. الشكوى

• التقدّم بالشكوى:

سيتم تقديم الشكاوى بشكل إلكتروني. وبمجرد اكتمال المراجعة الإدارية ورأى المقدم امتثال الشكوى، فسوف يقدم المزود الشكوى إلكترونيًا، ويقدم نسخة ورقية وإشعار بالفاكس على توافق المشغل للسجل وفقًا لمعلومات الاتصال المدرجة في اتفاق السجل.

• المحتويات:

- الاسم ومعلومات الاتصال، التي تتضمن العنوان ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني لمقدم الشكوى، المشغل للسجل وإلى أفضل معرفة صاحب الشكوى واسم وعنوان المالك الحالي للتسجيل.
- جهة ومعلومات الاتصال، التي تتضمن العنوان ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني لأي شخص مخول بالتصرف نيابة عن مقدم الشكوى.
- يجب أن يتضمن بيان طبيعة النزاع ما يلي:
 - القيود المفروضة في اتفاق السجل حيث عدم امتثال مشغل التسجيل؛ و
 - وهناك شرح مفصل لكيفية فشل مشغل التسجيل في الامتثال بالقيود التي تم تحديدها وقد تسببت في إلحاق ضرر بالشاكي.
- بيان يوضح بأن الإجراءات لا يتم تنفيذها لأغراض غير مناسبة.
- تكون الشكاوى مقصورة على 5,000 كلمة و20 صفحة، باستثناء الملحقات، ما لم يقرر مقدم الخدمات عدم ضرورة المواد الإضافية.
- يجب تقديم وثائق الدعم لدى الشكوى.
- في نفس الوقت تقدم الشكوى، سوف يدفع صاحب الشكوى رسوم حسب المبلغ المحدد وفقًا للقواعد المطبقة لمقدم خدمة. في حالة عدم دفع رسوم التسجيل خلال 10 أيام من تاريخ استلام الشكوى من قبل مقدم الخدمة، سوف يتم رفض الشكوى دون مساس صاحب الشكوى لتقديم شكوى أخرى.

8. المراجعة الإدارية للشكوى

- سوف يتم استعراض جميع الشكاوى في غضون خمسة (5) أيام عمل من تاريخ تقديمها من قبل أعضاء اللجنة المعنية عن طريق مقدم خدمات لتحديد مدى تأهيل صاحب الشكوى مع امتثاله بالقواعد الإجرائية.

- إذا وجد مقدم خدمة أن الشاكي يلتزم بالقواعد الإجرائية، فسيتم اعتماد تقديم المعارضة، وستتم مواصلة الإجراءات. وإذا وجد مقدم الخدمة أن الشكاوى لا تتوافق مع القواعد الإجرائية، فسوف ترفض الشكاوى وتحفظ الدعوى دون المساس بتقديم صاحب الشكاوى لشكاوى جديدة تتسجم مع القواعد الإجرائية. رسوم الإيداع لا ترد إذا تبين عدم امتثال مقدم الشكاوى.
- بمجرد المراجعة مقابل التوافق التقني فيقوم المزود إلكترونيا بالتعامل مع المعارضة كما يعد إشعاراً ورقياً على مشغل السجل الخاضع للمعارضة بما يتفق مع معلومات الاتصال المدرجة باتفاقية السجل.

9. الرد على الشكاوى

- يقوم مشغل السجل بتقديم رد على كل شكاوى. سيتم تقديم الاستجابة خلال فترة ثلاثين (30) يوماً من خدمة المعارضة. ويتم اعتبار الخدمة سارية، ويبدأ الوقت في الاحتساب منذ الحصول على إرسال إلكتروني للشكاوى إلى مشغل السجل.
- يجب أن يتوافق الرد مع قواعد تقديم الشكاوى ويجب أن يحتوي على الأسماء ومعلومات الاتصال لمشغل مزود الامتداد، بالإضافة إلى الرد نقطة بنقطة على البيانات التي يتم تقديمها في الشكاوى.
- ويجب أن يتم تقديم ذلك من قبل المزود وإلى مقدم الشكاوى بالشكل الورقي والإلكتروني الملانم. ويجب أن ترافق رسوم تقديم الشكاوى التقديم وإلا يتم تعليق الشكاوى.
- وسوف تكون خدمة الرد سارية وسوف يبدأ وقت الرد عند تقديم الرد.
- في نفس الوقت تقدم الشكاوى، وسوف يدفع مشغل السجل رسوم إيداع حسب المبلغ المحدد وفقاً للقواعد المطبقة لمقدم خدمة. في حالة عدم إيداع الرسوم خلال 10 أيام من استلام الرد من جانب مقدم الخدمة، فإن الرد يعتبر غير صحيح ولا يعتبر في الإجراءات، ولكن الأمر سوف يستمر للتقرير.

10. التخلف

- إن تعذر على مشغل السجل الاستجابة للشكاوى، فسيعتبر ذلك تقصيراً.
- سيتم تأسيس مجموعة من الحقوق المحدودة لتحديد اكتشاف الإهمال من المزود ولكن في حالة السماح بفقدان عرض سبباً جيداً لتحديد اكتشاف الإهمال.
- سيقوم المزود بإرسال إشعار بالتقصير عبر البريد الإلكتروني لمقدم الشكاوى ومشغل السجل.
- يجب مواصلة جميع حالات التخلف حتى تحديد الأهلية.

11. لجنة الخبراء

- يقوم المزود باختيار عضو واحد من لجنة الخبراء وتعيينه خلال (21) يوماً من استلام الرد.
- وسيتمولى المقدم تعيين هيئة خبراء من شخص واحد ما لم يتطلب أي طرف بتشكيل هيئة من ثلاثة خبراء. في حالة طلب أحد الأطراف لهيئة خبراء مكونة من ثلاثة أفراد، فإن كل طرف (أو كل جانب من الخلاف في حالة تسوية الخلاف) سوف يختار خبيراً ويختار الاثنان عضو هيئة الخبراء الثالث. وسوف يجرى هذا الاختيار تبعاً لإجراءات وقواعد مقدم الطلب.
- يجب أن يكون الخبراء مستقلين عن أطراف تلك المشكلة المتعلقة بما بعد التفويض. وسيقوم كل مزود (إذا تم اختيار أكثر من موفر واحد) بإتباع الإجراءات المتبعة الخاصة به لطلب مثل هذا الاستقلال، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بإيقاف واستبدال الخبراء في حالة فقد الاستقلالية.

12. التكاليف

- سيقوم المزود بحساب تكلفة الإجراءات التي يتم إدارتها بموجب هذا الإجراء بما يتوافق مع قواعد المزود المعمول بها. وسوف تغطي هذه التكلفة الرسوم الإدارية للمزود وللجنة الخبراء ويقصد بها أن تكون معقولة.
- ويقوم المزود بتقدير التكاليف الخاصة بالإجراءات ويطلب أن يقوم كل من مقدم الشكوى ومشغل مزود الامتداد مبلغ التكاليف كاملاً بشكل مسبق. وتعتبر رسوم تقديم الشكوى جزءاً من التكاليف المقدمة.
- وعند انتهاء الإجراءات، ترد المدفوعات المسبقة التي يدفعها الطرف الفائز إليه.

13. الاستكشاف / الدليل

- لكي يتم تحقيق هدف حل النزاعات على وجه السرعة وبتكلفة معقولة، لن يتم السماح بإجراء الاستكشاف بشكل عام. وفي حالات استثنائية، قد تطلب لجنة الخبراء من أحد الأطراف توفير دليل إضافي.
- في حالة السماح به، يجب أن يكون الاكتشاف مقصوداً على الحاجة الكبيرة لكل طرف.
- ودون وجود طلب خاص من الأطراف قد تطلب لجنة الخبراء من المزود بتعيين خبراء تلتزم الأطراف بالدفع لهم بطلب الشهادة المباشرة أو الكتابية أو طلب الاستبدال المحدود للمستندات.

14. جلسات الاستماع

- غالباً ما يتم حل النزاعات حسب إجراءات RRDRP تلك من خلال جلسة استماع.
- يمكن أن تقرر لجنة الخبراء بناءً على رأيها الخاص، أو بناءً على طلب من أحد الطرفين، إيقاف جلسة الاستماع. ومع ذلك، المفترض أن تقوم لجنة الخبراء بتقديم قراراتها اعتماداً على المعلومات التحريرية التي تم تقديمها وبدون عقد جلسة استماع.
- إذا تمت الموافقة على عقد جلسة استماع، يجب استخدام مؤتمرات الفيديو أو المؤتمرات عن بعد إذا أمكن هذا. إذا لم يكن ذلك ممكناً، فستختار لجنة الخبراء مكاناً لعقد جلسة استماع إذا لم يتمكن الطرفين من الاتفاق على مكان.
- ولن تستمر جلسات الاستماع لأكثر من يوم واحد، إلا في الظروف الاستثنائية القصوى.
- إن منحت لجنة الخبراء طلب طرف واحد لجلسات الاستماع على الرغم من موقف الطرف الآخر المعارض فيتم حث لجنة الخبراء على تقسيم تكلفة الاستماع للطرف الطالب كما تراه لجنة الخبراء مناسباً.
- يتم تنفيذ كافة إجراءات حل النزاع باللغة الإنجليزية.

15. عبء الإثبات

- يتحمل مقدم الشكوى عبأ إثبات الدعوى الخاصة به، ويكون العبء قائماً على تفوق وكثرة الأدلة.

16. الحلول

- حيث إن مسجلي أسماء النطاقات التي يتم تسجيلها بشكل ينتهك قيود الاتفاقية ليسوا من أطراف الإجراءات، فبذلك قد لا يتخذ العلاج الموصى به شكل حذف، ونقل أو تعطيل عمليات التسجيل التي تنتهك حدود الاتفاقية.

- ويتاح للجنة الخبراء بتوصية مجموعة متنوعة من أدوات التعزيز ضد مشغل السجل إذا حددت لجنة الخبراء أن يسمح مشغل السجل بعمليات التسجيل خارج نطاق الحدود المتفق عليها بما يتضمن:
- إجراءات العلاج للسجل، التي يعمل بها بالإضافة إلى اتفاقية السجل بهدف ضمان وجود حدود، مقابل السماح بعمليات التسجيل المستقبلية التي لا تتوافق مع الحدود المستندة إلى المجتمع؛ التي لا يجوز توجيه الإجراءات من جانب مشغل السجل المناقض إلى المطلوب بموجب اتفاقية السجل
- الحرمان المؤقت من قبول عمليات تسجيل لأسماء نطاق جديدة بـ gTLD حتى انقضاء فترة حدوث الانتهاك المعرف التحديد يكون (يكونوا) حدث أو تحديد فترة من الوقت؛
- أو، الظروف الاستثنائية حيث يتصرف مشغل السجل بأفعال مشوبة؛
- إضافة عملية إلغاء اتفاقية السجل.
- أثناء تقديمها توصياتها حول الحل المناسب، ستأخذ لجنة الخبراء بعين الاعتبار الضرر المستمر على المشتكي.

17. تحديد الخبير

- يجب أن يبذل المزود ولجنة الخبراء الجهود المعقولة للتحقق من أن قرار الخبير يتم تقديمه خلال 45 يوماً من تاريخ تعيين لجنة الخبراء وسبب جيد للغياب في حالة التأخير إلى فترة 60 يوماً بعد تعيين لجنة الخبراء.
- تقوم لجنة الخبراء بتقديم قراراً مكتوباً. تحدد لجنة الخبراء هل الشكوى قائمة على أساس جيد أم لا، ويقوم بتوفير الأسباب التي اعتمد عليها قراره. يجب أن يكون قرار لجنة الخبراء متاحاً بشكل عام ويمكن البحث فيه وعلى موقع الويب الخاص بالمزود.
- يمكن أن يشمل قرار لجنة الخبراء توصية بالعلاجات المناسبة. سيتم دفع التكاليف والرسوم إلى المدى الذي لم يتم دفعه فعلاً خلال فترة ثلاثين (30) يوماً من تحديد لجنة الخبراء لذلك.
- إن لم يلبي قرار الخبير بأن مشغل السجل gTLD المقيد استناداً إلى المجتمع للالتزامات للمحافظة على التسجيل واستخدام النطاقات ضمن الحدود المطبقة، وسوف تمنح لـ ICANN السلطة لفرض وسائل العلاج تراها ICANN مناسبة، مع مراعاة ظروف كل حدث.

18. إتاحة المحاكم أو الإجراءات الإدارية الأخرى

- لا يكون إجراء RRDRP هو الإجراء الشامل الخاص ولا يمنع الأفراد من التوجه إلى المحاكم لطلب الحل.
- ويتم تشجيع الطرفين، ولكن لا يطلب منهم، المشاركة في مفاوضات غير رسمية و / أو وساطة في أي وقت خلال عملية حل النزاعات، إلا أن تنفيذ مثل تلك المفاوضات المتعلقة بالتسوية، بمفردها، لا تعتبر سبباً لتعليق أي موعد نهائي بموجب الإجراءات.